



التعليم في ليبيا طريق تحقيق التنمية المستدامة لعام 2030م
(الواقع والأفاق مع دراسة مقارنة)

د. عبدالناصر بشير الصغير

كلية الاقتصاد/ جامعة الزاوية

aba.alsgair@hotmail.com

Abstract :

The study was aimed to track the development of the educational system on its a way towards achieving the sustainable development for the year 2030 in Libya .While, the researcher has used the descriptive analysis method to analyze the study problem. Which consisted in answering the main question: What is the reality and challenges of education in Libya as an aim of achieving the sustainable development during the year 2030. The study reached results, the most important that the role of education in achieving the goals of the sustainable development in Libya is still unassuming. As a result of, the separation of the educational policy from the sustainable development plans. Consequently, education fails to achieve its desired goals and it is far away from achieving the requirements of sustainable development, through of, a comparative study in some important indicators in education and scientific research related to sustainable development with countries that have succeeded in the field. Moreover, Libya is still underdeveloped in achieving the goals of sustainable development, especially in the education field. On the other hand, the researcher recommends to the re-evaluation the current situation of the education sector through the participation of all possible experiences. In addition, it is proposing a vision for the education sector in 2030 that will promote the noble values in society, as well, it is developing the spirit of leadership, creativity and innovation. However, it keeps pace with scientific and technological development, and it benefits from pioneering experiences in education, particularly the experiences of the United Arab Emirates and Malaysia.

Keywords: Education, Sustainable Development, Scientific Research, Training, Technology.





أولا : المقدمة

يندرج التعليم ضمن خطة التنمية المستدامة لعام 2030م، ويشكل عنصراً أساسياً للنجاح في تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة، وقد أولت ليبيا منذ سبعينات القرن الماضي أربع قواعد أساسية للتنمية وهي: قهر التخلف وتحقيق التقدم، وتنمية وترقية البنية الأساسية، ونشر التعليم، وزيادة الناتج الإجمالي المحلي .

ويواجه قطاع التعليم في ليبيا العديد من التحديات التي زادت تبعا للأحداث التي مرت بها البلاد خاصة في السنوات الأخيرة وتفشي جائحة كورونا خلال هذا العام 2020م، وتتعدد هذه التحديات لتشمل مختلف مراحل التعليم، لهذا كان موضوع البحث محاولة لإبراز الدور الذي يمكن أن يؤديه التعليم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في ليبيا لعام 2030م.

ثانيا : مشكلة الدراسة

يركز الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة 2030م، على ضمان التعليم الشامل والجيد للجميع، وهو يمثل تحسنا بالنسبة إلى الهدف الإنمائي للألفية المتعلقة بالتعليم، الذي ركز على زيادة فرص الوصول إلى التعليم من دون التفرقة إلى مقياس الجودة، ومن خلال البيانات والاحصائيات المحلية والدولية المتعلقة بالتعليم في ليبيا، فإن قطاع التعليم الحالي لا يحقق الأهداف المرجوة ولا يتوافق مع متطلبات سوق عمل خاصة في ظل التطور العلمي والتكنولوجي العالمي، وتوقف العملية التعليمية نتيجة جائحة كورونا، كما ان اغلب المؤشرات الدولية المتعلقة بالتعليم تبين تدني مرتبة ليبيا وتأخرها عالميا، وبناء على ذلك تلخصت مشكلة هذه الدراسة في الاجابة على التساؤل الرئيسي التالي : ما هو واقع وتحديات التعليم في ليبيا كهدف من أهداف الوصول للتنمية المستدامة 2030 م ؟

ويندرج تحت هذه الإشكالية الأسئلة التالية :

1. ما هو مفهوم ومتطلبات التنمية المستدامة وعلاقتها بالتعليم ؟
2. ما هو دور التعليم في ليبيا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ؟
3. ما هو موقع ليبيا دوليا من خلال تناول تجارب التنمية المستدامة للبلدان الناجحة ومدى الاستفادة منها ؟

ثالثا : أهمية الدراسة

تكمن اهمية الدراسة في التالي :

1. اثراء البحث العلمي والمكتبة العلمية فيما يتعلق بموضوع التعليم والتنمية المستدامة .
2. التعرف على ايجابيات وسلبيات المنظومة التعليمية في ليبيا نحو تحقيق اهداف التنمية المستدامة.
3. استخلاص الدروس المستفادة من تجارب الدول الناجحة في مجال التعليم ومحاولة تطبيقها في ليبيا.

رابعا : أهداف الدراسة

تهدف الدراسة الى تحقيق الاهداف التالية:

1. تشخيص واقع التعليم في الدولة الليبية، من خلال التركيز على بنية المنظومة التعليمية ومواردها البشرية بشكل عام.



2. إبراز دور التعليم في الوصول الى تحقيق اهداف التنمية المستدامة .

3. عرض ومناقشة بعض المؤشرات التعليمية الليبية بالمقارنة بدول متقدمة، ومعرفة اوجه القصور والضعف فيها .

خامسا: منهجية الدراسة

أستخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي في وصف وتحليل مشكلة الدراسة، بهدف الإجابة على التساؤلات المطروحة، بالإضافة الى اجراء دراسة مقارنة بدول متقدمة في مجال التعليم للاستفادة من هذه التجارب ، وتمثلت الادوات المستخدمة في البحث في الكتب والدوريات والمجلات العلمية ، وكذلك النشرات والتقارير السنوية التي تصدر عن الهيئات الدولية .

سادسا : حدود الدراسة:

- 1- الحدود المكانية : تناول موضوع التعليم كهدف من اهداف التنمية المستدامة في ليبيا مع اجراء مقارنة .
- 2- الحدود الزمانية : تناول موضوع الدراسة خلال سنوات مختارة للفترة الممتدة بين (2000-2019) .

الإطار النظري للدراسة

(مفاهيم اساسية عن التعليم والتنمية المستدامة)

أولا التنمية المستدامة

1- تعريف التنمية المستدامة

يمكن إبراز اهم التعريفات لمفهوم التنمية المستدامة كما يلي :

- أ- عرفت اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية (WCED) التابعة للأمم المتحدة 1987 التنمية المستدامة "بأنها «تلبية احتياجات الأجيال الحالية دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها".⁽¹⁾
- ب- عرفها الاتحاد الدولي للبيئة (IUCN) بأنها "تحسين نوعية الحياة مع العيش ضمن القدرة الاستيعابية للنظم البيئية".⁽²⁾

2- التطور التاريخي لبروز فكرة التنمية المستدامة

سبق ظهور مفهوم التنمية المستدامة انعقاد العديد من المؤتمرات والملتقيات الدولية واصدار تقارير دولية مهدت الطريق لبروز مفهوم التنمية المستدامة، ويمكن توضيح اهم مراحل تطور مفهوم التنمية تاريخيا في الشكل والجدول التاليين :

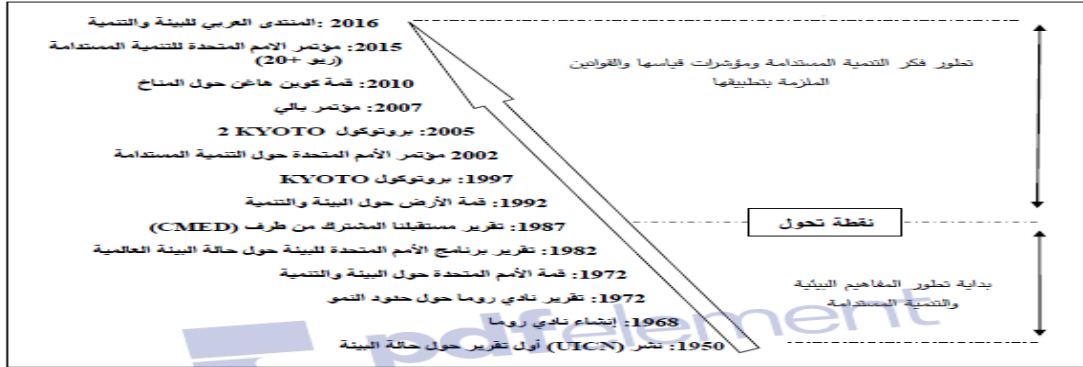
¹ - World Commission on Environment and Development (WCED), Our Common Future (Oxford: Oxford University Press, 1987).

² - عودة راشد الجيوشي ، الاسلام والتنمية المستدامة رؤي كونية جديدة ، مؤسسة فريدريش ايبرت، عمان ، الاردن ، 2013 .





شكل رقم (1) مراحل تطور مفهوم التنمية



المصدر : العربي حجاج ، سميحة طري ، التنمية المستدامة في الجزائر: قراءة تحليلية في المفهوم والمعوقات، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد (06)، العدد (1)، ديسمبر 2019 ، ص. ص: 121-140، الجزائر.

جدول رقم (1) المؤتمرات والاجتماعات الدولية والعربية المعنية بتطبيق التنمية المستدامة

السنة	المؤتمرات والاجتماعات
2011-2002	اجتماعات لجنة التنمية المستدامة 11 نيويورك
2002	الاعلان الوزاري العربي عن التنمية المستدامة
2002	مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة جوهان زبرج
2002	المؤتمر الدولي لتمويل التنمية
2003	القمة العالمية لمجتمع المعلومات
2005	المؤتمر الدولي حول الطاقات المتجددة
2006	التزامات جدة حول التنمية المستدامة
2009	مؤتمر اليونسكو العالمي للتعليم من اجل التنمية المستدامة بون
2010-2008	قمم مجموعة العشرين في واشنطن 2008 ولندن 2009 وسبول 2010
2011	القمة التنموية الاقتصادية والاجتماعية العربية شرم الشيخ
2011-1993	البيانات العربية في جلسات السياسات للجنة الامم المتحدة للتنمية المستدامة

المصدر: ساري نصر، عبيدات ياسين، (2011) السياق التاريخي لتطور مفهوم التنمية من النمو الى الاستدامة ، يوم دراسي حول واقع التنمية المحلية والتنمية المستدامة في الجزائر ، ص 3.

3- اهمية التنمية المستدامة

التنمية المستدامة تعتبر حلقة وصل بين الجيل الحالي والجيل القادم تضمن استمرارية الحياة الإنسانية، وتضمن للجيل القادم العيش الكريم والتوزيع العادل للموارد داخل الدولة الواحدة، وحتى بين الدول المتعددة. وتكمن أهمية التنمية المستدامة كونها وسيلة لنقل الفجوة بين الدول المتقدمة والنامية وتلعب دورا كبيرا في تقليص التبعية الاقتصادية للخارج، وتوزيع الإنتاج وحماية البيئة، العدالة الاجتماعية، تحسين مستوى المعيشة،





رفع مستوى التعليم، تقليص نسبة الأمية، توفير رؤوس الأموال، رفع مستوى الدخل القومي، وتقليص هذه الفجوة وتحقيق كل هذه الأولويات لابد من رؤية استراتيجية مدروسة وواضحة لنتمكن من ترك إرث للجيل القادم.

4- أبعاد التنمية المستدامة

تتمثل أبعاد التنمية المستدامة فيما يلي: (3)

أ- البعد البيئي، ويعني بحماية الثروات الطبيعية والاستخدام الأمثل للموارد خاصة غير المتجددة.
ب- البعد الاقتصادي بالنسبة للدول المتقدمة يتعلق بخفض استهلاك الطاقة، أما بالنسبة للدول المتخلفة فهو يعني بتوظيف الموارد من أجل رفع مستوى المعيشة والحد من الفقر.
ت- البعد الاجتماعي ويشير إلى السعي من أجل استقرار النمو السكاني، ورفع مستوى الخدمات الصحية والتعليمية .

ث- البعد التكنولوجي ويعني نقل المجتمع إلى عصر الصناعات النظيفة التي تعتمد تكنولوجيا صديقة للبيئة، وتنتج الحد الأدنى من الغازات الملوثة والضارة بطبقة الأوزون، والبحث عن مصادر الطاقة البديلة.

5- مؤشرات قياس التنمية المستدامة (4)

أ - المؤشرات الاقتصادية وأهمها نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي؛ نسبة إجمالي الاستثمار من الناتج المحلي الإجمالي؛ مجموع الدين الخارجي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي.
ب - المؤشرات الاجتماعية وأهمها مؤشر الفقر؛ معدل البطالة؛ نوعية الحياة؛ التعليم؛ معدل النمو السكاني؛ النسبة المئوية لسكان المناطق الحضرية.

ج - المؤشرات البيئية وأهمها متوسط نصيب الفرد من الموارد المائية؛ متوسط نصيب الفرد من إجمالي الأراضي المزروعة؛ الأراضي الزراعية الصالحة والمصابة بالتصحّر؛ التغير في مساحة الغابات.

د - المؤشرات المؤسسية وأهمها خطوط الهاتف الرئيسية لكل 100 نسمة؛ المشتركين في الهاتف النقال لكل 100 نسمة؛ الحواسيب الشخصية لكل 100 نسمة؛ مستخدمو الإنترنت لكل 100 نسمة.

جدول رقم (2) مؤشر أهداف التنمية المستدامة المحققة لبعض الدول العربية 2019 %

الترتيب	الدولة	الدرجة
1	الجزائر	66.69
2	الإمارات	66.17
3	المغرب	65.77
12	السعودية	59.72
13	العراق	55.49
14	ليبيا	53.90

المصدر البنك الدولي مؤشرات التنمية العالمية 2020م

3 - عبد الهادي مختار ، الاقتصاد الأخضر رهان التنمية المستدامة في الجزائر، مقال منشور في مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية، العدد التاسع، 2017، ص5.

4 - قرين، محمد الأمين ، المؤشرات البيئية للتنمية المستدامة ورقة قُدمت إلى: مؤتمر التنمية المستدامة، جامعة سبها، ليبيا، 2008م.





ثانيا: التعليم والتنمية المستدامة

1- أهمية التعليم في تحقيق التنمية المستدامة

يعد التعليم بمختلف أشكاله ومراحله وفي مختلف الأزمان والعصور، وفي كل البلدان المتقدمة والساعية إلى التقدم، من أقوى العوامل وأكثرها تأثيرا في صنع التقدم، فالتعليم يمثل أحد ركائز التنمية الأساسية (التعليم، الصحة، الاقتصاد)، فلا يمكن تصور تحقيق تنمية متكاملة دون الأخذ بالمحرك الأساسي للتنمية المتمثل في التعليم، الذي محوره الرئيس رأس المال البشري وسيلة التنمية وغايتها.

ويترتب على انخفاض مستوى التعليم الفشل في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، والتي تسمى الأهداف العالمية المتعلقة بمستقبل التنمية العالمية 2030م، التي وضعتها الأمم المتحدة، في أغسطس 2015م ووافقت عليها 193 دولة من بينها ليبيا، حيث وافقت على 17 هدفاً، و169 غاية، وبالتحديد الهدف الرابع منها "تعليم ذو جودة عالية" ضمان تعليم شامل ومتساوي وتعزيز فرص تعلم طوال العمر للجميع".⁽⁵⁾

كما ان التعليم يسهم في تحقيق التنمية المستدامة من خلال القدرة على تحقيق التضافر بين مجموعة عوامل تتمثل بالقدرة على تحسين جودة اساسيات العملية التعليمية، وتنوع اساليب البرامج التعليمية والمفاضلة بينها على أساس حجم التنمية التي تحققها، وزيادة مستوى الوعي والفهم لفلسفة التنمية المستدامة بصورتها العامة، وزيادة مستوى التدريب على آليات تحقيق التنمية المستدامة.⁽⁶⁾

2- ظهور ونشأة التنمية المستدامة

يقترن إطار التنمية المستدامة بإعلان انش يون الذي اعتمده (1600) مشارك في المنتدى العالمي للتعليم الذي عُقد في انش يون بجمهورية كوريا في مايو 2015، ويجسد هذا الإعلان التزام البلدان وأوساط التعليم العالمية التزاماً صارماً بخطة تعليم واحدة شاملة، ويبين إطار العمل في مجال التعليم لعام 2030م السبيل إلى ترجمة الالتزامات العالمية في مجال التعليم إلى سياسة وممارسة له على كل المستويات.⁽⁷⁾

ثالثا: التعليم

1- التعليم في العالم

يتفاوت اهتمام دول العالم بالتعليم من دولة لأخرى، فهناك دول تسخر أكبر إمكانياتها للصرف على التعليم والتطوير وهناك دول أخرى تفتقد لهذه الاستراتيجية في التخطيط، وقد كان ترتيب افضل الدول من حيث التعليم 2019م، الاولى المملكة المتحدة البريطانية وتليها كندا، ثم ألمانيا وفرنسا. ومن حيث جودة التعليم جاءت كوريا الجنوبية اولا، تليها فنلندا، فالنرويج وروسيا وهونج كونج (الصين)، واليابان على التوالي، وفيما يتعلق بالتحصيل الدراسي فالبلدان التي تحتوي على افضل المدارس واعلى مستوى في التحصيل الدراسي، تصدرت سنغافورة الترتيب الاول عالميا تليها هونغ كونغ ثم كوريا الجنوبية.⁽⁸⁾

⁵ - علي سعيد المهنكر، جودة التعليم وأثرها في تحقيق التنمية المستدامة في بلدان المغرب العربي، بحث مقدم إلى الملتقى الثاني لجمعية الدراسات والبحوث من أجل اتحاد المغرب العربي الكبير تحت عنوان: جودة التعليم المغربي: التحديات والرهانات، 3- 4 مايو 2017 تونس.

⁶ - Schmidt, H.G (2010): Sustainability in Higher Education An explorative Approach on Sustainable Behavior in Two Universities, Ph.D Thesis, Rotterdam University.

⁷ - منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم "اليونسكو"، التعليم 2030، إعلان إنشون وإطار العمل لتحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة، باريس، ديسمبر 2015.

⁸ - International Education Database 2020



2- التعليم في البلدان العربية

التعليم أحد أهم عوامل تطور الدول، لذا تحرص كل دولة على تطوير منظومة التعليم لديها للوصول إلى أعلى جودة تعليمية وبحثية. ويحرص مؤشر "دافوس" لجودة التعليم على إصدار ترتيب عالمي للدول، حسب تطور جودت التعليم لديها، وفي العام 2019 أظهر مؤشر جودة التعليم خروج 6 دول عربية من التقييم من بينها ليبيا، وتصدر دولة قطر ترتيب الدول العربية، تليها الامارات ثم لبنان فالبحرين وفيما يتعلق بتصنيف الجامعات العربية عالمياً لعام 2020، صنفت جامعة الملك عبد العزيز بالسعودية المركز 186 عالمياً، ونالت جامعة الملك فهد السعودية المركز 200 عالمياً.⁽⁹⁾

واقع وتحديات التعليم في ليبيا

أولاً واقع التعليم في ليبيا

يتناول البحث تطور المنظومة التعليمية في ليبيا، ومعرفة الى اين وصلت ليبيا في النظام التعليمي، من خلال عرض أهم المؤشرات عن واقع التعليم الليبي لسنوات مختارة خلال فترة الدراسة ، وفق نتائج أو مؤشرات محلية سابقة ، وبالاعتماد أساساً على المؤشرات الدولية لقياس واقع التعليم المتوافقة مع متطلبات الهدف الرابع ومدى توفر متطلبات الهدف الرابع بصورة عامة من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (3) بعض المؤشرات المتعلقة بالتعليم (2008-2014) ترتيب عالمي

السنة	2008	2009	2010	2012	2013	2014
مؤشرات عن التعليم (الرتبة من مجموع الدول)	130	133	139	144	148	144
جودة التعليم الابتدائي	105	106	128	91	132	128
الصحة والتعليم الابتدائي	103	104	120	121	120	119
معدل الالتحاق بالتعليم الثانوي	49	48	48	11	12	20
معدل الالتحاق بالتعليم الجامعي	32	34	37	46	47	41
التعليم العالي والتدريب	74	75	95	103	120	119
جودة النظام التعليمي	121	128	138	142	148	144
جودة تعليم الرياضيات والعلوم	90	80	113	135	130	125
جودة كليات ومدارس الإدارة.	130	133	137	144	146	142
الوصول الى الانترنت في المدارس	126	121	129	134	145	143
توافر خدمات البحوث والتدريب	106	114	134	143	148	143
التعاون بين الجامعات والقطاع الصناعي في البحوث	114	115	131	134	148	144
مؤشر جودة مؤسسات البحث العلمي	82	91	125	125	144	143

المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على بيانات عن تقارير التنافسية الدولي الصادر منتدى الاقتصاد العالمي ، عن السنوات من 2008-2014.

⁹ - مؤشر جودة التعليم العالمي، المنتدى الاقتصادي العالمي، دافوس، 2020





1- الالتحاق بالتعليم بشكل عام :

تعتبر غايات التعليم الابتدائي والثانوي متحققة بشكل كبير في ليبيا ، حيث لا يوجد ما يشير الى أن هناك تمييز في التعليم بين الجنسين، ففرص ومجانية التعليم متاحة للجميع على حد سواء، كما لا يوجد ما يشير الى أن هناك تمييز على أساس ديني أو طائفي أو مناطقي أو اجتماعي في منح فرص التعليم.⁽¹⁰⁾ وبلغت نسبة الالتحاق بالتعليم الابتدائي والمتوسط والعالي 60.5% عام 2017م وفقا لمؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي .

وغالبا ما يثار كثير من النقد في الدراسات المحلية والدولية حول جودة التعليم في ليبيا، حيث تظهر مؤشرات الجدول رقم (3) مثلا أن هناك مؤشرات متدنية لجودة تعليم الرياضيات ، فقد كانت ليبيا وفق هذا المؤشر ما بين الرتبة 80 من بين 133 دولة عام 2009 والرتبة 135 ما بين 144 دولة عام 2012 ، وكذلك تتدنى الرتبة وفق مؤشر جودة التعليم الابتدائي ، حيث حققت أعلى مرتبة 91 عام 2012 من بين 144 دولة ، بينما تأخرت المرتبة خلال بقية السنوات ووصلت الى 132 من بين 144 عام 2013 م.⁽¹¹⁾

2- محو الأمية:

لا تتوفر بيانات محلية دقيقة في ليبيا عن واقع محو الأمية وتعليم الكبار، إلا الدراسات عموما تشير إلى أن ليبيا في مرتبة مرضية وفق نسبة الأمية، وذلك ما تؤكدته بيانات صادرة عن اليونسكو سنوياً بمناسبة اليوم العالمي الي تقيمه المنظمة في 8 سبتمبر من كل عام، حيث تشير إلى أن نسبة الأمية في ليبيا خلال 2016م بلغ 9% .¹² غير أن النظرة إلى معايير الأمية قد تغيرت وفق توصيات المنظمة، حيث أصبحت تنظر إلى محو الأمية ليس فقط فيما يتعلق بتعليم القراءة والكتابة والحساب، إنما أيضاً وفق تعليم الوسائل التقنية الضرورية التي تمكن المتعلم من التواصل مع الوسائل التقنية للتواصل و تمكنه من العمل في العالم الرقمي الحديث ، لذلك يجب النظر إلى برامج محو الأمية بصورة تواكب متطلبات المنظمات الدولية والأنظمة التعليمية المتقدمة، وتكون جزءاً من السياسية التعليمية العامة.⁽¹³⁾

4- التعليم العالي والبحث العلمي:

يرتبط التعليم العالي مباشرة بسوق العمل في الدول المتقدمة، ومخرجاته تعد أهم المخرجات التي تبني عليها الدولة اقتصادها، ومن هناك يكتسب التعليم العالي أهميته، حيث أن وضع التعليم العالي في بلد ما يساهم في رسم ملامح القوة الاقتصادية و التطور الاجتماعي في ذلك البلد .

ويشهد التعليم العالي والبحث العلمي في ليبيا صعوبات كثيرة ، رغم التطور والتوسع الذي حدث في هذا القطاع من ناحية المؤهلات والمؤسسات التعليمية العليا، وتخصيص مستويات جيدة من الإنفاق في بعض الفترات، إلا أنه أفقر في كثير من الأحيان إلى خطط واضحة ودعم متواصل .

¹⁰ - United Nations Educational , Scientific Cultural Organisation « UNESCO » , Rethinking Education : Towards a global common good , 2015.

¹¹ - مؤشرات عن واقع التعليم الليبي وفق مضامين البند الرابع من خطة التنمية المستدامة لليونسكو 2030. (تم الاطلاع بتاريخ 10-9-2020)

¹² - UNESCO Institute For Statistics 2016 .

¹³ (تم الاطلاع بتاريخ 10/9/2020م) http://www.un.org - الموقع الرسمي لليونسكو





ويوضح الجدول رقم (3) رتبة ليبيا من حيث الملتحقين بالتعليم الجامعي، حيث تراوحت ما بين 34 و 47 في السنوات المبيّنة، غير أن مؤشرات جودة التعليم العالي والتدريب كانت منخفضة فقد جاءت ما بين الرتبة 75 و 104، أما مؤشر تعاون الجامعات مع مؤسسات المجتمع كقطاع الصناعي فكانت أكثر انخفاضاً حيث تراوحت ما بين 128 إلى أقل رتبة سنة 2012 حيث كانت 148 من بين 148 دولة .¹⁴⁾

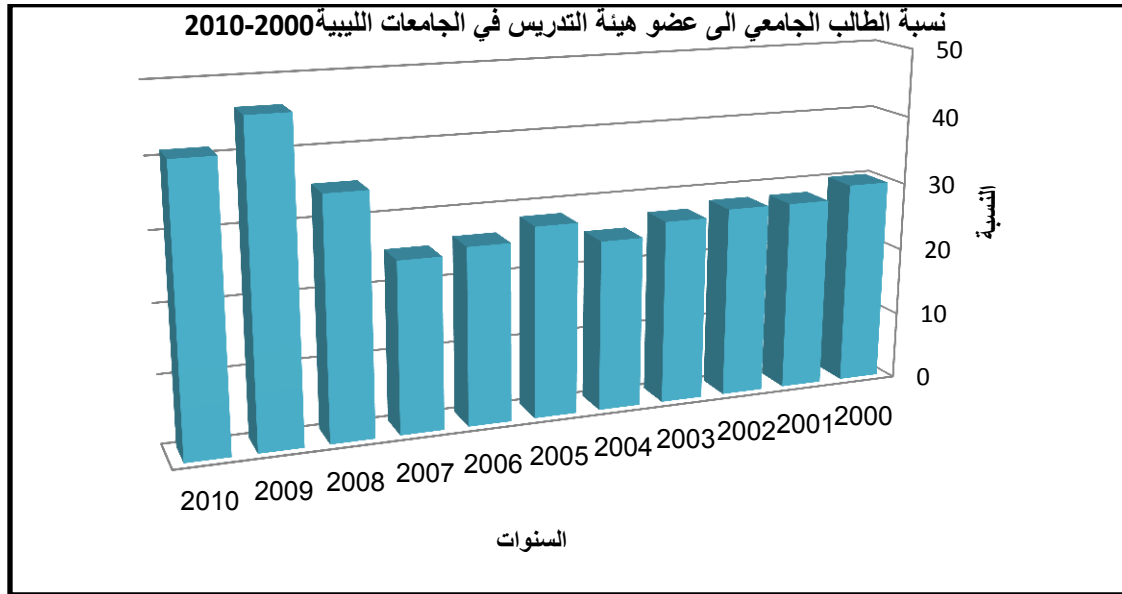
كما يظهر الجدول أيضاً انخفاض مستوى البحث العلمي حيث يشير مؤشر توافر خدمات البحوث والتدريب إلى أن رتبة ليبيا كانت 114 عام 2009 وتدنّت بصورة أكبر لتصل إلى 148، 143 للسنوات 2013، 2014 على التوالي وتقريباً في آخر ترتيب الدول الخاضعة للتقييم خلال هذه السنوات . كما أن مؤشر جودة مؤسسات البحث العلمي أظهرها منخفضة حيث تراوحت ما بين 91 ، 125 تقريباً خلال هذه السنوات. ويوضح الجدول التالي نسبة الطالب الجامعي إلى عضو هيئة التدريس في ليبيا:

جدول رقم (4) نسبة الطالب الجامعي إلى عضو هيئة التدريس في الجامعات الليبية 2000-2010م

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
النسبة	30	28	28	27	25	28	26	25	35	46	41

المصدر: الهيئة العامة للمعلومات ، 2010.

شكل رقم (2) نسبة الطالب الجامعي إلى عضو هيئة التدريس في الجامعات الليبية 2000-2010



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات جدول رقم (4)

¹⁴ - العكاري ، ، على الموقع : ، 2014، دراسة وتقييم الوضع الحالي للجامعات في ليبيا ، http://baqatlibyah.blogspot.com/2014/01/blog-post_16.html





5- المهارات:

رغم أن التقارير الدولية المعنية بالتعليم تشير إلى أن ليبيا في مرتبة جيدة من ناحية نسبة الطلاب بالتعليم العالي، إلا أن هناك إشارات إلى أن نوعية الخريجين لازالت محتاجة إلى اكتساب المهارات المهنية والتقنية، وأن هناك حاجة إلى الاهتمام بأن تتضمن البرامج التعليمية مناهج وعمل ميداني لتعليم وتدريب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومهارات الدراية الرقمية، حيث يظهر بالجدول رقم (3) أن إمكانية الوصول إلى الانترنت في المدارس والجامعات تعتبر شبه معدومة، فقد كانت رتبة ليبيا وفق هذا المؤشر متدنية فمن 121 عام 2009 فيما بين 133 دولة، وصلت إلى 145 فيما بين 148 دولة عام 2013، 143 فيما بين 144 دولة عام 2014.

6- مؤشرات اخرى متعلقة بالتعليم :

أ- المرافق وبيئة العمل

ان كل الجامعات الليبية باستثناء جامعة طرابلس لاتملك المباني والبنى التحتية التي تلبي بيئة التعليم الحديث من ناحية المباني والبنى التحتية، واغلب المدارس ايضا لا زالت لا تلبي بيئة مناسبة للتعليم الحديث، تمكن من تنفيذ برامج واليات تحتاجها في التعليم الحديث من معامل ووسائل تقنية وأجهزة وغير ذلك مما يمكن من مواكبة برامج وأدوات التعليم الحديث.

ب- اكتساب وتعميم مفاهيم ومعارف التنمية المستدامة

حسب التقرير العالمي لرصد التعليم 2017/18 فإن 85% من البلدان قد أدرجت حقوق الانسان والحريات الأساسية في السياسة التعليمية والمناهج الدراسية، ونسبة 51% فقط أدرجت التعليم من أجل التنمية المستدامة في السياسة التعليمية، ونحو 33% منها في المناهج الدراسية، وحوالي 16% تناولت موضوع التنوع الثقافي والتسامح، بينما نسبة 7% قد أدرجت التعليم من أجل التنمية المستدامة في هذا البرنامج، ورغم أن ليبيا لم تدرج بصورة واضحة أو تفصيلية ضمن البلدان المستطلعة، إلا أنه ليس هناك ما يشير إلى سياسة واضحة أو مناهج معتمدة في النظام التعليمي أو في المناهج التعليمية المتعلقة بهذه الجوانب، لذلك يجب التركيز على أن يتضمن النظام التعليمي بشكل عام مناهج وطرق وأساليب تنشر ثقافة مواكبة التخصص أو المناهج التعليمية لمفاهيم أصبح من الضروري إحاطة كل المتعلمين بها، والمتمثلة في التنمية المستدامة وحقوق الانسان، بالإضافة إلى نشر القيم الدينية والوطنية.⁽¹⁵⁾

8- الاتفاق على التعليم والتدريب

أ- الفترة 2002-2006م

تتميز هذه الفترة أنها خرجت عن أسلوب برامج الاستثمار السنوية، وبدأت بالعمل وفق التخطيط التاشيري، وأكدت على ضرورة تطوير موائمة مخرجات التعليم مع متطلبات سوق العمل تدريجيا من خلال تشجيع الفروع العلمية والتقنية وتوسيع مشاركة القطاع الخاص وتخصيص نسبة من الناتج المحلي لاغراض البحث والتطوير. وبلغ ما خصص لقطاع التعليم والتدريب خلال السنوات الثلاث الأولى (1723.5) مليون د.ل، نفذ منها مبلغ

15- منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم « اليونسكو »، التقرير العالمي لرصد التعليم 2017/8، المساعلة في مجال التعليم، باريس، 2017.





(1133 مليون د.ل) خلال عامي 2002 و 2003 وهي اضعف ما خصص لهذين القطاعين، كما خصصت مبلغاً للبحث العلمي بلغ (12.7 مليون د.ل) وبما يعادل 0.5% من الناتج المحلي لسنة 2002. (16)

ب- الفترة 2006-2010م

يلاحظ أن الاتجاه العام لتخصيصات ميزانية التنمية لقطاع التعليم والتدريب قد أخذ اتجاه تصاعدي منذ 2000م حيث شهدت تحسناً خلال الفترة (2000- 2005م) لتحسن ظروف الموازنة العامة فارتفع الى (412.5 مليون د.ل)، واستمر هذا الاتجاه التصاعدي خلال الفترة (2006-2010) ، حيث وصل إلى (861.8 مليون د.ل) ولم يختلف الاتجاه العام لمسار التغيرات في تخصيصات قطاع التعليم والتدريب عن مسار التغيرات في قطاع التعليم والبحث العلمي من حيث خضوعها لظروف الموازنة العامة، إلا أن ما يميز تلك التخصيصات هو ضآلتها مقارنة بأهمية هذا القطاع في عملية تكوين المهارات والكوادر، ومن أهم الملاحظات على تخصيصات قطاع التعليم والتدريب خلال الفترة 2000-2010م: (17)

- قصورها في الوفاء بمتطلبات التعليم الناتجة عن محدودية الطاقة الاستيعابية لمؤسسات التعليم الجامعي.
- واجهت تلك التخصيصات قيود مالية عديدة ذات صلة بظروف الموازنة العامة التي تميزت بعدم الاستقرار.
- ضعف مشاركة القطاع الخاص وبخاصة في مؤسسات التعليم الجامعي.
- ضعف دور التمويل الذاتي الذي تحصل عليه مؤسسات التعليم

جدول رقم (5) الانفاق على التعليم والتدريب وتخصيصات قطاع التعليم والتدريب في ليبيا 2000-2010

الفترة	2005-2000	2010-2006
نسبة الانفاق على التعليم والتدريب الى الانفاق العام %	17	6
نسبة الانفاق على التعليم والتدريب الى الناتج المحلي الاجمالي %	1.4	2.2
تخصيصات قطاع التعليم (مليون دينار ليبي)	413	862
تخصيصات قطاع التدريب (مليون دينار ليبي)	25	129

المصدر: التقارير السنوية لمصرف المركزي والهيئة العامة للمعلومات 2000-2010.

9- بعض الاحصائيات عن التعليم الأساسي والثانوي (العام والمهني والفني) 2010-2020م

يعتبر التعليم الأساسي والثانوي من أهم المراحل التعليمية لما له من أثر كبير في تطوير النشء وزرع القيم والثوابت الوطنية، وحرصت ليبيا على دعم قطاع التعليم بحيث يكون التعليم العام في ليبيا مجاني والزامي، ومنذ عام 2010م وحتى عام 2017م، استقر متوسط عدد سنوات التعليم التي تلقاها الليبيون (الذين بلغوا 25 عاماً أو أكثر) على 7.3 عاماً، وفي نفس الفترة استقرت أعوام التعليم المتوقعة لطفل في سن الالتحاق بالمدرسة على 13.4 عاماً.¹⁸

¹⁶ - المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية 2000- 2006 ، مجلس التخطيط العام، ليبيا

¹⁷ - المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية 2006- 2010 ، مجلس التخطيط العام ليبيا

¹⁸ -Stiftung, B. (Ed.). (2018). Transformation Index BTI 2018: Governance in International Comparison. Verlag Bertelsmann Stiftung.





أما فيما يخص عدد المؤسسات التعليمية، فقد أشارت إحصائيات عام 2011م أنها تبلغ 3269 مؤسسة تعليمية عامة موزعة في كل ليبيا ، وأكثر من 600 مؤسسة تعليمية خاصة، يدرس بها 1,227,490 طالب موزعين على النحو التالي "683,435 طالب في مرحلة التعليم الابتدائي، 320,430 طالب في المرحلة الإعدادية، 223,211 طالب في المرحلة الثانوية، كما بلغ عدد العاملين في قطاع التعليم 477,393 عامل ومرتباتهم الشهرية 411,663,394 مليون دينار وبإجمالي 5 مليار دينار سنوياً طبقاً لبيانات عام 2015م.⁽¹⁹⁾

ثانياً: تحديات قطاع التعليم في ليبيا

إن السبب الرئيسي في تقدم الدول هو التفكير المفتوح والاحترام المجتمعي الذي يحظى به العلماء فيها، بغض النظر عن جنسياتهم ومعتقداتهم، كذلك المستوى الإداري المتقدم المبني على التعليم التفاعلي والمعتمد على النقاش والتفكير والتقييم المتبادل، والرصيد المعرفي المتضمن في البرامج التعليمية، الذي خلق حلقة معرفية وأشرك الحكومة وقطاع الأعمال ، مما خلق دور محوري للقطاع التعليمي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتوليد المعرفة والتطوير، وفي الحالة الليبية اغلب ما ذكر يعتبر غائب، ولا نكتفي بهذا القدر لتشخيص حالة قطاع التعليم في ليبيا، فتوجد تحديات كثيرة، منها على سبيل المثال لا الحصر:

1- تحديات البنية التحتية :

يقصد بها تحديات البنية التحتية للمؤسسات التعليمية، فعلى الرغم من أن الدولة الليبية انفتحت مبالغ كبيرة لإنشاء المدارس والمؤسسات والمركبات الجامعية، إلا أن سوء إدارة هذه المؤسسات وضعف خدمات الصيانة الدورية، أدى إلى تعطيل جزء منها، كما تفتقر المؤسسات التعليمية لعدد كافي من الفصول والقاعات الدراسية مقارنة بعدد الطلاب، فبعض الفصول تحتوي على أكثر من 40 طالباً، في حين أن قدرتها الاستيعابية لا تتجاوز 25 طالباً، وفي هذا الصدد أشارت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD أن متوسط الطلبة في الفصل الواحد في فصول التعليم الأساسي 22 طالب، ويرتفع هذا العدد المتوسط في التعليم الثانوي ليبلغ 24 طالباً⁽²⁰⁾.

2- تحديات منهجية وتعليمية:

توجد تحديات واضحة وملموسة في منهجية التعليم في ليبيا، وينعكس ذلك بشكل سلبي على العملية التعليمية، فعلى سبيل المثال، تتسم المناهج التعليمية بعدم مواكبة متطلبات سوق العمل والمتغيرات المحلية والدولية، كما أنها تتسم بكثافة المعلومات دون التركيز على جودة المادة العلمية والخبرة العملية، بالإضافة إلى ضعف تحصيل وأداء المعلمين الراجع إلى عدم الاختصاص وضعف المهارات وقلة التطوير والتدريب والتأهيل، وغياب روح المبادرة والعمل الجماعي والابتكار في المؤسسات التعليمية، وإن كان توجد بعض المبادرات في السنوات الاخيرة لكن عدم الاستقرار السياسي حال دون ذلك.

¹⁹ - المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات، 2016.

²⁰ - OECD Publishing. (2011). Education at a glance 2011: OECD indicators. Organisation for Economic Co-operation and Development.



3- تحديات مجتمعية:

نعتبر البيئة التعليمية في ليبيا ليست بمنأى عن البيئة المجتمعية المحيطة بها، بل وتؤثر عليها بشكل كبير، وفي هذا المجال توجد تحديات مجتمعية مؤثرة في عمل المؤسسات التعليمية، منها على سبيل المثال، مشكلة السلوك والقيم في المجتمع وتأثيرها على العملية التعليمية والنظرة الدونية للمعلم وللقطاع التعليمي بصفة عامة .

4- تحديات تكنولوجية:

تلعب التكنولوجيا دوراً كبيراً في تطوير القطاع التعليمي، بل أن بعض الدراسات أفادت إلى أنه بحلول عام 2030م سيكون 80% من التعليم رقمي، لذلك فإن التحدي التكنولوجي يعتبر من أكبر التحديات التي يواجهها قطاع التعليم الليبي، حيث يلاحظ قلة استخدام التكنولوجيا في العملية التعليمية في اغلب المؤسسات، وتفضيل طرق التعليم التقليدية، وضعف الاستخدام والتفاعل مع المعدات والحلول التكنولوجية.

5- تحديات مالية:

تعتبر التحديات المالية من اكبر التحديات في قطاع التعليم، حيث يعتبر ضعف قيمة المرتبات والأجور لموظفي التعليم من اهم أسباب تضمر وضعف أداء موظفي القطاع، مما يجبرهم على البحث عن مصادر دخل بديلة وينعكس ذلك على أدائهم.

6- تحديات أخرى:

تتمثل التحديات الأخرى التي تواجه قطاع التعليم كغيره من قطاعات الدولة في التالي :

- أ- الهدر في أهم الموارد وهي مورد الوقت، والموارد الطبيعية، والموارد البشرية.
- ب- استمرار تفشي ظاهرة البطالة وعدم وجود وظائف للخريجين الجدد .
- ت- الاعتماد على التعليم التقليدي والمنتشر بكثافة أفقياً، وعدم الاندماج في التعليم المستدام، وإهمال التعليم التقني والفني والذي تحتاجه البلاد أكثر من غيره من أنواع التعليم. (21)

ثالثاً: ليبيا وأهداف التنمية المستدامة

أولت ليبيا منذ استقلالها أربع قواعد أساسية للتنمية هي: قهر التخلف وتحقيق التقدم، وتنمية وترقية البنية الأساسية، ونشر التعليم، وزيادة الناتج الإجمالي المحلي، ولكن مع سيطرة القطاع العام في دولة ريعية قليلة السكان فقد أنتج ذلك نموذجاً مشوهاً للتنمية، وبدلاً من التركيز على الإنسان الذي يُمثل عماد التنمية فقد كان التركيز مُنصباً على البعد الاقتصادي للتنمية وذلك من خلال زيادة الناتج الإجمالي المحلي، والقيمة المضافة لعناصر الإنتاج والاكتفاء الذاتي، وفرض السياسات الحمائية للصناعات الوطنية ، كما أنتج احتكار الدولة للتنمية في ليبيا، وتركيزها على الجانب الاقتصادي منها فقط وإهمال التنمية البشرية عجزاً في توفير فرص العمل، وزيادة في عدد الباحثين (العاطلين) عن العمل خاصة بين حملة الشهادات الجامعية والعليا بالتوازي مع إهمال التعليم التقني والفني والذي تحتاجه ليبيا أكثر من غيره من أنواع التعليم. (22)

21- ليبيا والتقرير الدوري عن أهداف التنمية المستدامة في قارة أفريقيا للعام 2019 "الجزء الأول" آخر تحديث ديسمبر 6، 2019، ص 183.

22- عبدالله ونيس الترهوني، ليبيا والتقرير الدوري عن أهداف التنمية المستدامة في قارة أفريقيا للعام 2019 "الجزء الأول" على الرابط

<https://sada.ly/2019/12/06/%D9>





وإذا تطرقنا الى أهداف التنمية المستدامة 2030م فلا يبعدنا عن تاريخ تحقيقها المفترض، سوى عشرة سنواتٍ فقط، وفي ظل الظروف التي تمر بها ليبيا فان الحديث عن التنمية المستدامة، آمالها وآفاقها ، فالأمر يتطلب تحليل نظري للواقع ، خاصةً حينما يكون الحصول على السلام والأمن أولاً هو المؤشر الأول البديهي لغياب أيّ تقدّم نحو التنمية في ليبيا .

وبالنظر في التقارير الدولية لمؤشرات التنمية المستدامة؛ تظهر نتيجتان مكررتان ، انها لا تتوفر بيانات كافية، واللون الأحمر أو البرتقالي اللذان يُشيران إلى حالة التراجع أو الجمود ، وتأتي ليبيا في المرتبة 14 من 21 في المنطقة العربية في اغلب التقارير ، وفي اخر القائمة، مع جزيرة سيشل بالنسبة للتقارير حول أفريقيا . ورغم غياب بيانات ليبيا في كثير من المؤشرات وتواجدها في اخرها في مؤشرات اخرى ، فتوجد بعض البيانات المتوفرة فيما يخص الأهداف الفرعية لأهداف التنمية 17 ، حيث تصدرت بعض المؤشرات على مستوى أفريقيا لعام 2019 فيما يتعلق بالهدف الثالث "الصحة" مثل معدّل وفيات الأمهات عند الانجاب، وكذلك الهدف السادس والسابع حول وصول المياه والكهرباء.⁽²³⁾

تجارب دولية ناجحة

أولاً: تجارب دول المقارنة وأسباب اختيارها:

1- تجربة الإمارات العربية المتحدة:

تعتبر تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة، تجربة فريدة من نوعها ليس فقط على المستوى العربي، بل على مستوى العالم، خصوصاً في مجال التعليم والتنمية المستدامة ، حيث استطاعت خلال العقدين السابقين أن تسابق الزمن، و يعد اقتصاد دولة (الإمارات) حالياً ثاني أكبر اقتصاد عربي بعد السعودية. وتعد دولة الإمارات العربية المتحدة الدولة الأولى في منطقة الخليج العربي التي أطلقت مركزاً للبيانات الخاصة بأهداف التنمية المستدامة في أكتوبر 2017، وجاء هذا الإطلاق نتاجاً لجهود مشتركة من قبل الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء و إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة. وعلى الصعيد الدولي، فإن دولة الإمارات العربية المتحدة كانت الرائدة في إدراج المبادرات التي تسعى إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة ضمن منصة البيانات الخاصة بأهداف التنمية المستدامة في فبراير 2019. وقد سلطت هذه المبادرات الضوء على الجهود الدؤوبة التي تبذلها دولة الإمارات العربية المتحدة لتحقيق هذه الأهداف. و بدأت دولة الإمارات العربية المتحدة في نشر هذه البيانات على منصة الأمم المتحدة الخاصة بأهداف التنمية المستدامة في فبراير 2019 مما جعلها ثاني دولة في العالم (بعد ايرلندا) وأول دولة في الشرق الأوسط نشرًا للبيانات والإحصاءات ذات الصلة.²⁴

(تاريخ الاطلاع <https://hunalibya.com/local-affairs/1036> - ريماء إبراهيم ، ليبيا والأهداف 17 للتنمية المستدامة، هنا ليبيا ، 2020 ، (على الرابط ²³

: (20/09/29) ..

²⁴ - <https://u.ae/ar-ae/about-the-uae/digital-uae/data/sdg-data-hubs>



2- تجربة ماليزيا:

تعتبر التجربة الماليزية من التجارب الناجحة التي يجب النظر لها بعمق، ودراستها بشكل مستفيض خصوصا في مجال التعليم والتنمية المستدامة لعلنا نجد ما يمكن أن نستفيد منه ونطبقه على أرض الواقع، وقد خطت ماليزيا شوطا كبيرا على الصعيد العالمي عامة، والصعيد الإقليمي خاصة، حيث تم إدراجها ضمن الدول أكثر تطورا في العالم . وهذا التطور في الأصعدة الاقتصادية والسياسية والعلمية لم يأت سدا، بل هناك جهودا ومساهمات بذلت من قبل الحكومة الماليزية والتي بدأت من عام 1970م. (25)

وتعد ماليزيا من الدول التي خاضت تجربة ناجحة في التدريب والتعليم في العقدين الأخيرين، لأنها انطلقت من بداية صحيحة، عندما تبنت سياسة التدريب على أساس احتياجات سوق العمل الماليزي، فقد تبنت الحكومة سياسة المشاركة والتآزر بين القطاعين الحكومي والخاص لبناء استراتيجية قوامها الكفاءة الإنتاجية، والفاعلية في الوصول للأهداف، والعدالة في توزيع الثروة بين الفئات العرقية في ماليزيا، واستدامة وتحسين جودة السياسات والبرامج التدريبية في مختلف القطاعات الصناعية والتجارية، فالنظرة للتدريب في ماليزيا شاملة ولا تقتصر على قطاع دون آخر، حيث نجد التدريب لا يستثني أحداً بما في ذلك القرويين، ليفتح لهم فرص العمل في قراهم، للتقليل من الهجرة إلى المدن الكبيرة، ولتحقيق العدالة الاجتماعية وخلق مجتمع متكامل. المسؤولية مشتركة بين القطاعين الحكومي والخاص في التجربة الماليزية التي نرى نتائجها الإيجابية اليوم.

3- أسباب اختيار دول المقارنة:

تم اختيار دولة الإمارات للمقارنة مع ليبيا لوجود قدر كبير من التشابه في الظروف والإمكانات الطبيعية والثروات وتقريبا بداية الثروة النفطية، لكنّ البلدين اختارا مسارين مختلفين سياسيا، مما أدى إلى نتائج مختلفة تماما على صعيد تطور كل منهما، نراها اليوم تميل كفتها بوضوح شديد لصالح الإمارات، أما فيما يتعلق بماليزيا فرغم بعض الفروقات الديموغرافية بينها وبين ليبيا، إلا أنها نموذج متطور يمكن الاستفادة منه.

وفيما يتعلق بالمؤشرات الديموغرافية فيبلغ عدد السكان 6.77 مليون في ليبيا، 9.89 مليون في الإمارات، بينما في ماليزيا بلغ 31.9 مليون نسمة (حسب إحصائيات 2019 م) ، مع مساحة كبيرة، خصوصا في ليبيا التي تعد الدولة رقم 17 على مستوى العالم من حيث المساحة وتبلغ 1.760.000 كم²، وتبلغ مساحة ماليزيا 329.845 كم² تعد الدولة رقم 66 من ناحية المساحة، وتسجل الإمارات أقل دول المقارنة مساحة وتبلغ 83.600 كم². (26)

وفيما يتعلق بإنتاج النفط في ليبيا والإمارات متقارب مع احتياطات ضخمة وإمكانات اكتشاف احتياطات أخرى، خصوصا في ليبيا، فيما يستخدم إنتاج النفط في ماليزيا للاستهلاك المحلي فقط، وقد يكون لليبيا بعض الميزات النسبية على الإمارات وماليزيا، فهي على ساحل المتوسط على مسافة قريبة من أسواق التصدير الرئيسية المستهلكة للنفط في أوروبا، وبعض حقولها تكلف إنتاج برميل النفط فيه منخفضة للغاية ولا تتجاوز دولارا للبرميل.

25 - Malaysia Sustainable Development Goals Voluntary National Review, 2017.

26 - البنك الدولي، تقارير مختلفة.





والنفط ليس هو العامل الوحيد في التطور الذي وضع دولة الإمارات وكذلك الزراعة بالنسبة إلى ماليزيا على الخريطة العالمية بقوة، سواء اقتصاديا أو سياحيا أو سياسيا، فالأهم هو أنهما نجحتا في استخدام وتوظيف مميزاتهما النسبية في عملية التنمية، والميزات النسبية تشمل الموقع والثروة والأسواق المجاورة والخبرات المكتسبة، بينما لم تنجح ليبيا في تاريخها الحديث في استخدام ميزاتهما النسبية الكثيرة .

ثانياً: تطور عدد السكان ومؤشر دليل التنمية البشرية:

1- تطور السكان:

تعد دراسة السكان محوراً رئيساً ومؤشراً مهماً في الكثير من الإحصائيات، فهو مرجع الكثير من الأرقام والتحليلات تستخدم نتائجها ومخرجاتها في اتخاذ القرارات الدقيقة والقيام بالعديد من المقارنات ومنها التنمية المستدامة . ويوضح الجدول التالي بعض مؤشرات العناصر الأساسية للتنمية البشرية في دول المقارنة:

جدول (6) تطور عدد السكان (مليون نسمة) ومؤشر دليل التنمية البشرية (%)

الدولة القيمة/ السنة	الإمارات		ليبيا		ماليزيا	
	السكان (مليون)	التنمية البشرية %	السكان (مليون)	التنمية البشرية %	السكان (مليون)	التنمية البشرية %
2000	3.02	0.79	5.17	0.74	23.42	0.71
2005	4.14	0.82	5.59	0.77	25.84	0.74
2010	8.44	0.82	6.04	0.80	28.27	0.77
2014	9.44	0.84	6.25	0.72	30.18	0.78
2019	9.89	0.86	6.77	0.706	31.9	0.804

المصدر: 1- المركز الوطني للإحصاء الإماراتي سنوات مختلفة.

2- تقارير مصرف ليبيا المركزي سنوات مختلفة.

3- مكتب إحصاء ماليزيا سنوات مختلفة.

4- World Development Indicators (WDI), December 2019.

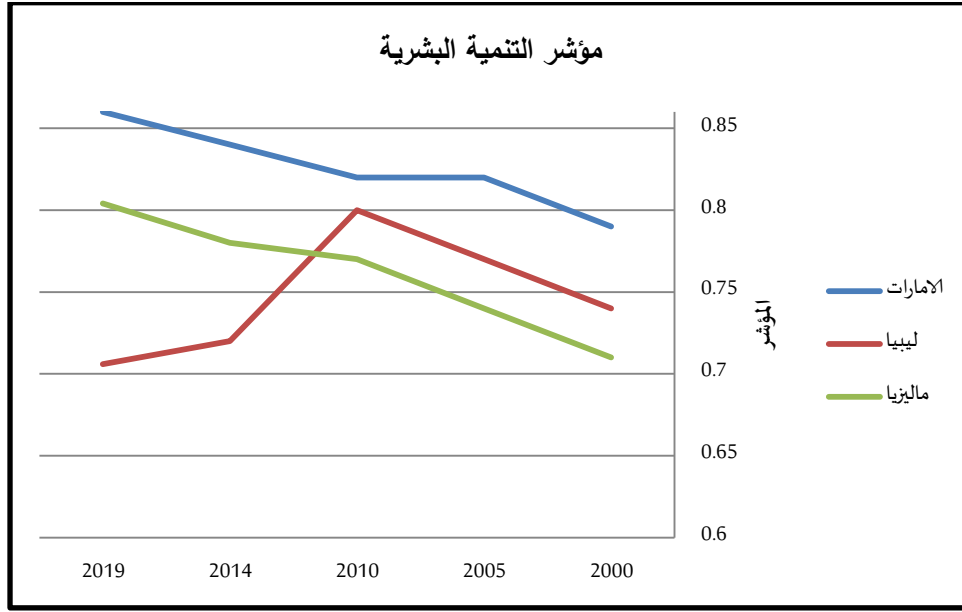
يتبين من خلال الجدول ازدياد عدد السكان في دول المقارنة، وأن هذه الزيادة تعود لتحسن مؤشرات التنمية البشرية وخاصة التعليم والصحة، وهو ما انعكس ايجابيا على زيادة عدد السكان ، وتعتبر ماليزيا أكثر دولة من حيث الكثافة السكانية وتليها دولة الإمارات وأخيراً ليبيا.

2- تطور مؤشر التنمية البشرية: (27)

يعتبر هذا المؤشر من المؤشرات التي تقترب فيها دول المقارنة من حيث قيم هذا المؤشر وترتيبها بين دول العالم، ويوضح الشكل التالي مؤشر التنمية البشرية في دول المقارنة خلال فترة الدراسة:

- دليل التنمية البشرية: مؤشر مركب يقيس مستوى رفاهية الشعوب في العالم في (3) محاور: العمر (العمر المأمول عند الولادة)، التحصيل العلمي (محو الأمية)²⁷ ومعدل الالتحاق بالتعليم الابتدائي والثانوي والجامعي، ومستوى المعيشة (نصيب الفرد من الناتج الإجمالي).

شكل رقم (3) دليل مؤشر التنمية البشرية في دول المقارنة



المصدر: أعداد الباحث استنادا للبيانات بالجدول 6.

يتبين من الشكل أن كل دول المقارنة، عرفت تحسن على مستوى أغلب مؤشرات العناصر الأساسية للتنمية البشرية، ويعتبر المؤشر الوحيد الذي تقترب فيه قيم دول المقارنة، حيث تصدر الإمارات العربية المتحدة الترتيب من حيث مؤشر دليل التنمية البشرية خلال فترة الدراسة، وصنفت ضمن الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة جداً، والذي يرجع بدرجة خاصة للاستفادة من الثروات النفطية بشكل ايجابي، فيما صنفت ليبيا وماليزيا ضمن الدول المرتفعة التنمية البشرية، وتأتي ليبيا في المرتبة الثانية وماليزيا في المرتبة الثالثة في مؤشر التنمية البشرية.

ثالثاً: تطور التعليم:

يعتبر التعليم مكوناً أساسياً وشرطاً ضرورياً من شروط التنمية، فوجود مستوى معين ومحتوى محدد للتعليم ضروري لتنمية الفرد والمجتمع، كما يعد التعليم أيضاً متطلباً من متطلبات تشكيل الاتجاهات والدوافع للنمو الاقتصادي والتطور الاجتماعي. ومن هنا أصبح توفير الحد الأدنى من التعليم على كل المستويات الاجتماعية، وزيادة فرص التعليم للسكان من المسؤوليات الجديدة. وإلى جانب الوعي بأهمية الدور الإنساني في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.⁽²⁸⁾

²⁸ - مختاري فيصل، واخرون، اثر تكنولوجيا الإعلام و الاتصال في التعليم العالي على النمو الاقتصادي بالإشارة إلى براءة الاختراع، الملتقى الوطني الثاني حول الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات في التعليم العالي، الجزائر 5-6-2014م، ص:7.



1- معدل الامام بالقراءة فوق 15 سنة:

تعرف بأنها نسبة السكان الذين تتراوح أعمارهم من سن 15 فما فوق والقادرين على القراءة والكتابة والمشاركة التامة في المجتمع، ويوضح الجدول التالي هذا المعدل في دول المقارنة:

جدول (7) معدل الألمام بالقراءة فوق 15 سنة لسنوات مختارة (نسبة مئوية %)

السنوات / الدولة	الإمارات	ليبيا	ماليزيا
2000	81.0	79.1	85.5
2005	86.3	83.2	88.9
2010	93.0	89.0	92.1
2014	96.3	95.3	93.1
2018	99.0	96.0	97.0

Source: World Development Indicators (WDI), September 2019 .

يتبين من الجدول التقارب بين دول المقارنة فيما يتعلق بمعدل الإلمام بالقراءة والكتابة فوق 15 سنة، وكانت النتائج في هذا المؤشر جيدة جداً لكل الدول، وإن كان الأفضلية لدولة الإمارات العربية وتلتها ماليزيا، فيما حلت ليبيا في المرتبة الثالثة بين دول المقارنة، ويرجع هذا التفوق حسب الباحث إلى الاهتمام الذي توليه هذه الدول للتعليم وعلى مدى سنوات مضت.

2- الإنفاق على التعليم:

يلاحظ أن ماليزيا تتفوق على التعليم أموالاً أكبر من الإمارات وليبيا، وهو ما يعكس جودة التعليم ومخرجاته فيها وتحقيقها نسب مرتفعة فيما يتعلق بالمؤشرات المرتبطة بها، في حين أن نسب الإنفاق على التعليم في ليبيا والإمارات تتراوح بين (1.6 - 2.8%) من الناتج المحلي، وهي أقل من المتوسط العالمي، ولذا فمخرجات التعليم لا تتنافس مناطق متعددة من العالم تتفوق النسب نفسها تقريباً. ويوضح الجدول التالي الإنفاق على التعليم كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي في دول المقارنة.

جدول (8) الإنفاق العام على التعليم كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي %

السنوات	الإمارات	ليبيا	ماليزيا
2000	1.6	2.3	6.0
2005	1.9	2.6	5.9
2010	2.8	2.5	6.3
2018	3.1	-	4.5

المصدر: 1- الإنفاق المحلي الإجمالي على البحث والتنمية كنسبة من الإنفاق المحلي الإجمالي: المجلس الوطني للبحوث العلمية ليبيا.

2-World Development Indicators (WDI), October 2019, p:39.

3-(World Bank, 2019), p:181.

يتبين من الجدول التفوق الواضح في الإنفاق على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في ماليزيا، فيما تشكل ليبيا والإمارات نسبة لأقل وإن كانت الأفضلية إلى ليبيا، فإن ذلك لايعكس حقيقة المخرجات التي توازي حجم هذا الإنفاق في ليبيا على عكس دولة الإمارات العربية المتحدة.





3- جودة التعليم:

يصدر مؤشر جودة التعليم العالمي عن المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس، ويستند الترتيب إلى دراسة وتقييم 12 فئة أساسية، تضم: "المؤسسات، والابتكار، وبيئة الاقتصاد الكلي، والصحة والتعليم الأساسي، والتعليم الجامعي والتدريب، وكفاءة أسواق السلع، وكفاءة سوق العمل، وتطوير سوق المال، والجاهزية التكنولوجية، وحجم السوق، وتطور الأعمال والابتكار".

ويوضح مؤشر جودة التعليم العالمي للعام 2015-2016م، ان دولة الإمارات العربية المتحدة تحصلت على المرتبة العاشرة بين 140 دولة شملها مؤشر الجودة، وماليزيا في المركز الثالث عشر عالمياً، بينما كانت ليبيا خارج التصنيف.(29)

4- النشر العلمي:

توجد عدة طرق عالمية لقياس البحث العلمي (اليونسكو)، منها متوسط الإنفاق على البحث العلمي والتكنولوجي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، وعدد العلماء والباحثين لكل ألف من السكان، أي نسبة عدد العلماء والباحثين بالنسبة لعدد السكان، وعدد الأبحاث العلمية السنوية المنشورة في المجالات العلمية، وعدد مراكز البحث العلمي والتكنولوجي في البلد، وعدد الاختراعات وبراءات الاختراعات المسجلة سنوياً لكل ألف من السكان، ونسبة مساهمة مدخلات العلم والتكنولوجيا في الناتج المحلي الإجمالي، وتشير "المقالات الصحفية العلمية والفنية" إلى عدد المقالات العلمية والهندسية المنشورة في الحقول العلمية المختلفة، وعرف النشر العلمي نسقاً تصاعدياً بداية من تسعينيات القرن الماضي.(30)

جدول (9) مقالات المجالات العلمية المنشورة في دول المقارنة

السنة	الدولة	ماليزيا	الإمارات	ليبيا
2000		1249	294	58
2005		2391	673	77
2010		11281	1174	332
2014		18067	1773	191
2016		20468	2484	144
2018		23661	3145	162
المجموع		77117	9543	964

المصدر: 1- التعليم الافاق والتحديات في البلدان الاعضاء في منظمة المؤتمر الاسلامي، مركز الابحاث الاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الاسلامية، مركز انقرة، ص 142.

, p:42.8-World Development Indicators (WDI), February 2012

. 8-Scientific Citation index, 2013

- فرج السائح، حوكمة مؤسسات التعليم العالي ومراكز البحث بالوطن العربي من أجل تعزيز القدرة التنافسية وتحقيق التنمية المستدامة، المعهد المغربي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، الدورة الثالثة للمنتدى العربي للبحث العلمي والتنمية المستدامة، 10 - 12 ديسمبر 2015 بيروت، الجمهورية اللبنانية، ص:69.

- العدد الكلي للمقالات التي نشرت في المجالات الدورية التي يشملها مؤشر الاقتباس العلمي الموسع ومؤشر اقتباس العلوم الاجتماعية ومؤشر اقتباس الاداب³⁰ والعلوم الانسانية.

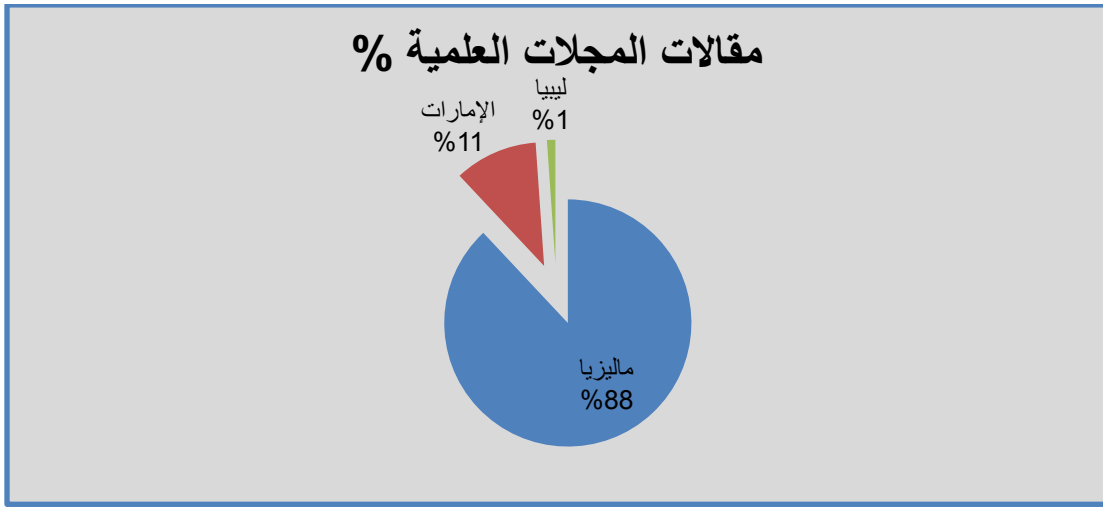




يتبين من الجدول الفجوة الكبيرة في المقالات العلمية المنشورة بين دول المقارنة، ومن اسباب تدني ليبيا في هذا المجال عدم وجود قاعدة بيانات في ليبيا تحتوي على معلومات موثوقة حول كمية ونوعية الأبحاث والمقالات التعليمية المختلفة، كما يلاحظ غياب دور القطاع الخاص في عمليات البحث والتطوير، وعدم مشاركته في الإتفاق على البحث العلمي، وهجرة الكفاءات العلمية والخبرات الفنية.

كما يعود قصور الجامعات في البحث العلمي إلى عدم تخصيص ميزانية مستقلة ومشجعة للبحوث العلمية، إضافة إلى أن الحصول على منحة بحثية يستغرق إجراءات طويلة ومعقدة مع قلة في الجهات المانحة. ويوضح الشكل التالي أجمالي الصحف والمقالات المنشورة خلال السنوات المختارة من فترة الدراسة لدول المقارنة:

شكل رقم (4) معدل مقالات المجلات العلمية المنشورة في دول المقارنة (2000-2018) %



المصدر: من إعداد الباحث استناداً للبيانات بالجدول رقم 9.

يتبين من الشكل الفجوة المعرفية الكبيرة بين ماليزيا وكل من ليبيا والإمارات في عدد المقالات والصحف العلمية خلال فترة الدراسة والذي يدل على الاهتمام الكبير لدولة ماليزيا في تشجيع البحث العلمي مقارنة بدول المقارنة.

رابعاً: الدروس المستفادة من تجارب دول المقارنة:

استعرضت الدراسة تجربتي كل من الإمارات وماليزيا، واختيرت الدولتان لأنهما نجحتا في تنمية مواردها البشرية والانتقال من اقتصاد تقليدي إلى اقتصاد متقدم ، وتبين من خلال البحث في تجارب دول المقارنة، أن الإمارات وماليزيا استطاعتا أن تبني قاعدة أساسية مشجعة للاقتصاد ، حيث تمتلك بنية قوية لتكنولوجيا المعلومات، وأنهما تتوفران على منظومة شفافة ومشجعة ومحفزة لقيام أنشطة اقتصادية في ميدان التعليم ، في حين تغيب هذه الظروف المشجعة في ليبيا، وهذا ما ساهم وبشكل مباشر في تأخر ليبيا عن تحقيق اهداف التنمية المستدامة خاصة في مجال التعليم .

وترصد الدراسة في النهاية أهم الدروس المستفادة من نجاح الدول الرائدة سألقة الذكر، التي يمكن إيجازها فيما يلي:



- 1- يتضح من عرض تجارب دول المقارنة، أنها قد أقامت الدليل العملي على أنه في ظل اقتصاد التعليم والتقنية فإن التقدّم الاقتصادي يجد أساسه في التراكم المعرفي وليس التراكم الكمي لعناصر الإنتاج أو الموارد .
- 2- يتبين من تجارب دول المقارنة أن العبرة ليست في الانتقال إلى اقتصاد متقدم، وإنما الأهم هو الحفاظ على مقومات النجاح في المدى الطويل، فالحفاظ على ديناميكية الاقتصاد الوطني يُعد شرطاً أساسياً لاستدامة التنمية.
- 3- تؤكد تجارب دول المقارنة أن المدخل الرئيسي لتنمية الموارد البشرية هو التعليم قبل كل شيء، ومن هنا كان حرص الدول ذات السبق في إدراج "التعليم" على قائمة الأولويات في الأجندة الحكومية.
- 4- تقيّد المقارنات الدولية والدروس المستفادة منها، على أهمية تكثيف الجهود في ليبيا لتحقيق التنمية المستدامة ، وبما يسمح بتضييق الفجوة القائمة بين اقتصاد ليبيا والاقتصادات المتقدمة .

النتائج

- 1- يتضح من خلال الدراسة ان دور التعليم في تحقيق اهداف التنمية المستدامة في ليبيا مازال متواضعا ، نتيجة انفصال السياسة التعليمية عن خطط التنمية المستدامة، وبالتالي فشل التعليم في تحقيق الاهداف المرجوة منه والابتعاد كل البعد عن تحقيق متطلبات التنمية المستدامة.
- 2- يتبين من خلال دراسة المقارنة في بعض المؤشرات الهامة في التعليم وذات العلاقة بالتنمية المستدامة مع دول نجحت في هذا المجال ، بان ليبيا لازالت تتأخر عن تحقيق اهداف التنمية المستدامة خاصة في مجال التعليم.
- 3- تخلص الدراسة الى ان واقع التعليم في ليبيا متدني جدا بكل المقاييس، وان دل على ذلك تذييلها اغلب المؤشرات الدولية المرتبطة بالتعليم والبحث العلمي .

التوصيات

- 1- توصي الدراسة بالاهتمام بصورة أكبر وسرعة أكثر في العمل على الوفاء بمتطلبات الهدف الرابع من اهداف التنمية المستدامة من خلال عمل قومي تتبناه كل الجهات المختصة، وعلى متخذ القرار التركيز على تحقيقها، وإعداد رؤية وطنية شاملة تحقق الأهداف وترسم السياسات العامة للقطاع محددة بجداول زمنية شاملة لإعادة هيكلة القطاع وتحديثه.
- 2- ضرورة الموائمة بين سياسات التعليم والتدريب ومتطلبات سوق العمل، وسد الفجوة بينهما من خلال ربط التعليم ومخرجاته بمتطلبات التنمية الشاملة للبلاد واستحقاقات التنافسية، لمواكبة التطورات والمستجدات العلمية، وتحفيز وتطوير البحث العلمي، وتشجيع قطاع الأعمال على الانخراط في البحث العلمي ودعمه، وإنشاء شراكات مع مؤسسات دولية ومراكز أبحاث لتبادل الخبرة ونقل المعرفة.
- 3- الاستفادة من التجارب الرائدة في التعليم وخاصة تجرّبي الامارات وماليزيا، وتكثيف الجهود في كافة الركائز والمحاور المتعلقة بالتعليم لتحقيق التنمية المستدامة ، وبما يسمح بتضييق الفجوة القائمة بين اقتصاد ليبيا والاقتصادات المتقدمة والاتجاه الصحيح نحو اهداف التنمية المستدامة 2030م.



ملخص الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى تتبع تطور المنظومة التعليمية في طريقها نحو تحقيق التنمية المستدامة لعام 2030 م في ليبيا، واستخدم الباحث منهج التحليل الوصفي لتحليل مشكلة الدراسة التي تمثلت في الاجابة على التساؤل الرئيسي : ما هو واقع وتحديات التعليم في ليبيا كهدف من أهداف الوصول للتنمية المستدامة 2030م، وتوصلت الدراسة لنتائج ابرزها ان دور التعليم في ليبيا مازال متواضعا، نتيجة انفصال السياسة التعليمية عن خطط التنمية المستدامة، وبالتالي فشل التعليم في تحقيق الاهداف المرجوة منه والابتعاد كل البعد عن تحقيق متطلبات التنمية المستدامة، ومن خلال اجراء دراسة مقارنة في بعض المؤشرات الهامة وذات العلاقة بالتنمية المستدامة مع دول نجحت في هذا المجال، فان ليبيا لازالت تتأخر عن تحقيق اهداف التنمية المستدامة خاصة في مجال التعليم، ويوصي الباحث بإعادة تقييم الوضع الحالي لقطاع التعليم بمشاركة كافة الخبرات الممكنة، واقتراح رؤية لقطاع التعليم 2030م، تعزز القيم النبيلة في المجتمع، وتتمى روح الريادة والإبداع والابتكار، وتواكب التطور العلمي والتكنولوجي، والاستفادة من التجارب الرائدة في التعليم وخاصة تجرّبي الامارات وماليزيا.

الكلمات المفتاحية : التعليم ، التنمية المستدامة، البحث العلمي ، التدريب ، التكنولوجيا.

المراجع

- إبراهيم، ريماء(2020)، ليبيا والأهداف 17 للتنمية المستدامة، هنا ليبيا) على الرابط <https://hunalibya.com/local-affairs/1036> (تاريخ الاطلاع : 20/09/29).
- الجيشي، عودة راشد (2013)، الاسلام والتنمية المستدامة رؤى كونية جديدة ، مؤسسة فريدريش، عمان ، الاردن.
- السائح، فرج(2015)، حوكمة مؤسسات التعليم العالي ومراكز البحث بالوطن العربي من أجل تعزيز القدرة التنافسية وتحقيق التنمية المستدامة، المعهد المغربي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، الدورة الثالثة للمنتدى العربي للبحث العلمي والتنمية المستدامة، 10 - 12 ديسمبر 2015 بيروت، لبنان، ص:69.
- العربي حجام ، سميحة طري (2019)، التنمية المستدامة في الجزائر: قراءة تحليلية في المفهوم والمعوقات، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد (06)، العدد (1) ، ديسمبر 2019 ،الجزائر.
- القلالي، عبدالسلام(2012)، المنظومة التعليمية في ليبيا "عناصر التحليل، مواطن الإخفاق، استراتيجيات التطوير"، ورقة مقدمة إلى المؤتمر الوطني للتعليم، طرابلس، ليبيا.
- المهنكر، علي سعيد (2017)، جودة التعليم وأثرها في تحقيق التنمية المستدامة في بلدان المغرب العربي ، بحث مقدم إلى الملتقى الثاني لجمعية الدراسات والبحوث من أجل اتحاد المغرب العربي الكبير تحت عنوان: جودة التعليم المغربي : التحديات والرهانات، 3 - 4 مايو 2017 تونس.
- ساري نصر، عبيدات ياسين (2011)، السياق التاريخي لتطور مفهوم التنمية من النمو الى الاستدامة ، يوم دراسي حول واقع التنمية المحلية والتنمية المستدامة في الجزائر .

قرين، محمد الأمين (2008)، المؤشرات البيئية للتنمية المستدامة ورقة قُدِّمَت إلى: مؤتمر التنمية المستدامة، جامعة سبها، ليبيا .

مختار ،عبد الهادي(2017)، الاقتصاد الأخضر رهان التنمية المستدامة في الجزائر، مقال منشور في مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية، العدد التاسع، 2017، الجزائر.

مختاري فيصل، واخرون(2014)، اثر تكنولوجيا الإعلام والاتصال في التعليم العالي على النمو الاقتصادي بالإشارة إلى براءة الاختراع، الملتقى الوطني الثاني حول الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات ، الجزائر .

منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم ، اليونسكو ، الموقع : <http://www.un.org>

منظمة التعاون الاسلامي (2008)، التعليم الافاق والتحديات في البلدان الاعضاء في منظمة المؤتمر الاسلامي، مركز الابحاث الاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الاسلامية، مركز انقرة، ص 142.

منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم « اليونسكو » ، التقرير العالمي لرصد التعليم 2017/8، المساءلة في مجال التعليم، باريس، 2017.

الموقع الرسمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للدول العربية

<http://www.arabstates.undp.org/content/rbas/ar/home.html>

العكاري ، واخرون ، دراسة وتقييم الوضع الحالي للجامعات في ليبيا ، 2014، على الموقع :

http://baqatlibyah.blogspot.com/2014/01/blog-post_16.html

ليبيا والتقرير الدوري عن أهداف التنمية المستدامة في قارة أفريقيا للعام 2019 "الجزء الأول" آخر تحديث ديسمبر 6، 2019، ص 183.

المركز الوطني للإحصاء الإماراتي سنوات مختلفة.

تقارير مصرف ليبيا المركزي سنوات مختلفة.

المراجع الانجليزية

Malaysia Sustainable Development Goals Voluntary National Review,2017.

Schmidt, H.G (2010): Sustainability in Higher Education An explorative Approach on Sustainable Behavior in Two Universities, Ph.D Thesis, Rotterdam University.

Scientific Citation index, 2018.

The Global, Competitiveness Reports, World Economic Forum, Full Data Edition, Geneva, from 2008-2015"

United Nations Educational , Scientific Cultural Organisation « UNESCO » , Rethinking Education : Towards a global common good , 2015.

World Bank, (World Bank 2018b ،(World Development Report 2018. Learning to Realise Education's Promise. Washington, D.C.

World Commission on Environment and Development (WCED), Our Common Future (Oxford: Oxford University Press, 1987).

World Development Indicators (WDI), December,2019.

